

خطاب رئيس الوزراء كيشيدا

في الدورة الـ 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة

19 سبتمبر 2023

1. مقدمة:

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أصحاب السعادة والمعالي:

نحن نجتمع الآن مجددًا في نيويورك. بيد أن أهداف التنمية المستدامة التي بلغت منتصفها، تواجه تحديات متزايدة. ومما يدعو للأسف أن العدوان على أوكرانيا لم يتوقف بعد.

هذا العام، وبينما يشهد العالم نقطة تحول تاريخية، تعمل اليابان كعضو غير دائم بمجلس الأمن وتتولى رئاسة مجموعة السبع G7. ومن خلال ذلك، استمعنا إلى الرغبة اليائسة في السلام ونداءات الأشخاص الضعفاء الذين يطلبون المساعدة. علينا أن نستجيب لهذه الأصوات ونعمل من أجل عالم يملأه التعاون وليس الانقسام والمواجهات. هذه هي رسالتي إلى جميع قادة الدول الأعضاء.

ضمن جدول الأعمال المشتركة، دعا الأمين العام غوتيريش إلى أهمية التضامن الدولي. فلنجدد التزامنا بتعددية الأطراف القوية والفعالة، وفي القلب منها الأمم المتحدة.

2. التعاون الدولي لحماية الإنسان

سيدي الرئيس:

يواجه العالم قضايا معقدة ومتداخلة تتراوح بين تغير المناخ والأمراض المعدية والتحديات التي تواجه سيادة القانون. وفي الوقت الحالي، حيث أصبح التعاون الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا يمكننا التغلب على هذه التحديات في حال ظل المجتمع الدولي منقسمًا حول الإيديولوجيات أو القيم. لذلك، أعتقد أنه يجب علينا أن نعود إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في التعامل مع حياة الإنسان وكرامته على أنها هي الأهم. يجب علينا أن نسعى إلى "عالم يهتم بكرامة الإنسان"، حيث يستطيع الأشخاص الضعفاء أن يعيشوا في سلام وأمان.

في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي أزمات متعددة وانقسامات عميقة، نحتاج إلى لغة مشتركة تجد صدق لدينا

جميعاً. من خلال تسليط ضوء جديد على "الكرامة الإنسانية"، أعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه التغلب على الاختلافات في الأنظمة أو القيم، والدفع بشكلٍ مطرد في اتجاه "التعاون الدولي الذي يركز على الإنسان".

لقد قادت اليابان دائماً التعاون الدولي الذي يُركز على الإنسان، على أساس مفهوم الأمن البشري. إلى جانب هذا النهج، نحتاج إلى تسريع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بأكمله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما تتصدى الدول والمجتمع الدولي للتحديات العالمية، يجب عدم إهمال كرامة الفرد. من أجل التغلب على عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُعد "النمو عالي الجودة" و"النمو المستدام" ضروريين. والمفتاح إلى ذلك هو "الاستثمار في البشر"، وهي عقيدتي السياسية.

يُعد منظور الجنس أو النوع مهماً أيضاً لتحقيق "النمو عالي الجودة". وتهدف اليابان إلى الحد من عدم المساواة والتغلب على الصراعات الاجتماعية من خلال تعزيز مشاركة المرأة.

وستعمل اليابان أيضاً على تعزيز التمويل التنموي الشفاف والعاقل والمتوافق مع القواعد الدولية لتحقيق النمو المستدام في البلدان النامية. سيتم أيضاً الاستفادة من التمويل الخاص لسد فجوة التمويل التنموي. وستعمل اليابان مع البلدان الأخرى على السعي إلى تحقيق اقتصادات تحمي كرامة الإنسان وتجذب في الوقت ذاته ديناميكية الاستثمار.

3. التعاون الذي يجب تشجيعه

سيدي الرئيس:

من أجل مواجهة الأزمة والتحديات غير المسبوقة وحماية وتعزيز "الكرامة الإنسانية"، دعونا نعمل معا جميعاً خطوة بخطوة، حيثما كان ذلك ممكناً.

أولاً، التعاون من أجل تحقيق مجتمع دولي سلمي ومستقر تُحترم فيه كرامة الإنسان.

وبصفتي من مواليد هيروشيما، البلد الذي تعرض للقصف الذري، جعلت من "نزع السلاح النووي" مهمتي مدى الحياة.

ومن أجل تحقيق "عالم خالٍ من الأسلحة النووية" سوف نواصل تعزيز الجهود الواقعية والعملية، وندعم ونعزز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ التدابير بموجب "خطة عمل هيروشيما".

وبما أن البيئة الأمنية صعبة للغاية، فإنني أدعو الزعماء السياسيين في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تكثيف مشاركتهم في نزع السلاح النووي حتى يتمكن الأشخاص من جميع مناحي الحياة من التعرف على أهميته واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنه.

ومن أجل تحقيق الهدف الأمثل المتمثل في "عالم خالٍ من الأسلحة النووية"، وهو ما نسعى جاهدين من أجله مع

"الهيياكوشا"، يجب علينا أن ندفع بشكلٍ مطرد في اتجاه نزع السلاح النووي، الذي أصبح "معمماً" بنجاح بفضل الجهود التي بذلها أسلافنا.

وبينما نحن نتحدث الآن، نواجه خطر تحول العدد العالمي للأسلحة النووية الذي هو في العد التنازلي إلى العكس أو الزيادة. إن أهمية معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، التي تم الإعلان عنها هنا في الجمعية العامة قبل 30 عامًا، لم تتغير بأي حالٍ من الأحوال. ولهذا السبب، شاركنا للتو في استضافة حدث رفيع المستوى بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مع الفلبين وأستراليا في محاولة لاستعادة الاهتمام السياسي بهذه المعاهدة في العام الثلاثين على اقتراحها لأول مرة.

ومن الأهمية بمكان أن يتم إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي. وستعمل اليابان، بصفتها عضو غير دائم في مجلس الأمن، مع الأمم المتحدة والدول المعنية من أجل تعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ومن أجل ترسيخ الاتجاه نحو "تعميم" نزع السلاح النووي، فمن الأهمية بمكان أن نتجاوز الجهود الحكومية البحتة وأن ننخرط في جهود متعددة الجهات.

ومن أجل التغلب على الجدل المثير للانقسام بين الأوساط الأكاديمية والحكومية حول ما إذا كان ينبغي علينا أن نختار "الردع أو نزع السلاح"، تعتزم اليابان المساهمة بمبلغ إضافي قدره 3 مليارات ين لدعم إنشاء "مقعد اليابان لعالم خالٍ من الأسلحة النووية" في معاهد البحوث ومراكز الفكر في الخارج. وسنواصل أيضًا بناء شبكة عالمية من الشباب من أجل إلغاء الأسلحة النووية، بالاستفادة من صندوق القادة الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، الذي أنشأته في العام الماضي بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ومن الضروري أيضًا ضمان السلامة النووية وأمن المواد النووية والمرافق النووية، بما في ذلك في أوقات النزاع. كما يتعين علينا أيضًا حماية كرامة الأشخاص المعرضين للخطر بسبب الصراعات المسلحة.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا مستمر لأمدٍ طويل. ينبغي ألا نسمح لهذا الوضع بأن يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة الغذائية. إن دعم الأشخاص الضعفاء في إفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى أمر لا غنى عنه.

هناك حاجة إلى الدعم الدولي لضمان سلامة النساء والأطفال، وهم الأكثر عرضة للخطر في حالات النزاع، وتعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالبشر ومراقبة الحدود، والمساعدة في إعادة الأطفال المختطفين. تنظر منظمة المرأة والسلام والأمن (WPS) إلى المرأة على أنها لاعب أساسي ونشط في السياسات ذات الصلة بالسلام والأمن، وستواصل اليابان تعزيز هذه المبادرة.

ثانيًا، تحقيق التوازن في التقدم في مجال الرقمنة والحفاظ على كرامة الإنسان.

إن الرقمنة تعود بالنفع على الناس، لكنها في ذات الوقت تحمل في طياتها خطر انتهاك الخصوصية وحقوق الإنسان. نحن بحاجة إلى نظام بيئي رقمي وقواعد دولية تتوافق مع كرامة الإنسان. ولهذا السبب أطلقنا خلال قمة مجموعة السبع بهيروشيما عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي، من أجل ذكاء اصطناعي جدير بالثقة. وستعزز اليابان دعمها لضمان الأمن السيبراني وتشجيع الرقمنة في البلدان النامية.

ثالثًا، ستعمل اليابان على تخفيف التأثير المحتمل على الناس والذي قد ينشئ قبل تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية. إن الدول الآسيوية هي المفتاح لتحقيق صافي الصفر على مستوى العالم. وبموجب مبادرة مجموعة آسيا الخالية من الانبعاثات (AZEC)، ستعمل اليابان على تعزيز التعاون الفعال الذي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتنوعة.

وستقدم اليابان المزيد من الدعم من منظور الوقاية من الكوارث إلى البلدان المعرضة لتغير المناخ، بما في ذلك الدول الجزرية، من أجل بناء اقتصادات ومجتمعات مرنة يمكنها تحمل ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية الناجمة عن الظواهر الجوية القاسية.

يُمثل المحيط حدودًا جديدة ذات إمكانات وفيرة ومن الضروري اتخاذ تدابير شاملة واستباقية، بما في ذلك الاستفادة من الكربون الأزرق لمعالجة تغير المناخ.

يُعد منظور القانون الدولي مهمًا أيضًا. وتؤيد اليابان الحفاظ على خطوط الأساس الحالية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حتى بعد تراجع الخط الساحلي في المستقبل بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

وبصفتها تتولى رئاسة مجموعة السبع، فقد وضعت اليابان إطارًا للتعاون في الحفاظ على التنوع البيولوجي وهدفًا طموحًا يتمثل في تقليل التلوث البلاستيكي الإضافي إلى الصفر بحلول عام 2040. وستواصل اليابان مساهماتها في مجال حماية البيئة.

رابعًا، الاستعداد لتفشي الأمراض المعدية القادم.

يجب علينا أن نستعد للأمراض المعدية القادمة بناءً على الدروس المستفادة من مكافحة فيروس كورونا المستجد.

وكمجموعة السبع، تعهد القطاعان العام والخاص، بتقديم مساهمة بأكثر من 48 مليار دولار أمريكي لتحقيق التغطية

الصحية الشاملة (UHC) وتعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة (PPR) للأزمات الصحية. وستقدم اليابان مساهمة بمبلغ 7.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2022-2025.

جنبًا إلى جنب مع تعبئة الموارد المالية المحلية، تدعم اليابان أيضًا تعبئة الموارد المالية في القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمارات المؤثرة. واستنادًا إلى نتائج مجموعة العشرين، ستواصل اليابان التعاون مع البلدان النامية، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، لضمان الوصول العادل إلى التدابير الطبية المضادة لحالات الطوارئ الصحية.

4. سيادة القانون

سيدي الرئيس:

بما أن العالم يمر الآن بلحظة تاريخية فارقة، لذا يتعين علينا أن نفكر في الكيفية التي بدأنا بها هنا.

لقد نُقش في ميثاق الأمم المتحدة العزم الراسخ الذي أبداه أسلافنا، بعد خوض تجربة حربيين عالميتين، على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وحماية الكرامة الإنسانية.

إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة في السيادة، واحترام وحدة وسلامة الأراضي، وحظر استخدام القوة، هي المبادئ الأساسية للقانون الدولي لكي يعيش الناس في سلام وتمثل الأساس لـ "سيادة القانون".

لقد وُضع القانون الدولي لصالح الدول الأضعف. معًا، وفي ظل "سيادة القانون"، ترغب اليابان في حماية حق الدول والشعوب الضعيفة في العيش في سلام، من أجل حماية وتعزيز "الكرامة الإنسانية".

وبالرغم من ذلك، تواصل روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، انتهاك القانون الدولي و"سيادة القانون". إن التغييرات أحادية الجانب في الوضع الراهن بالقوة أو الإكراه غير مقبولة في أي مكان في العالم. ويجب تصحيح الوضع، الذي أدانته الجمعية العامة مرارًا وتكرارًا باعتباره انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، في أسرع وقتٍ ممكن، كما يجب إنهاء التهديد النووي.

في شهر مارس من هذا العام، أعلنتُ عن خطة جديدة لرؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (FOIP)"، وبناءً على مبادئ الحرية وسيادة القانون والشمولية والانفتاح والتنوع، ستعمل اليابان مع البلدان التي تشترك معها في رؤيتها، لتحقيق عالم تتعايش فيه الدول المتنوعة وتزدهر معا.

كما ستواصل اليابان تقديم دعمها لقوات حفظ السلام. ستقوم اليابان بتعزيز نطاق وجودة برنامج الأمم المتحدة

للسراكة الثلاثية (TPP)، بمساهمة إضافية تبلغ حوالي 9 ملايين دولار أمريكي لدعم بناء قدرات الأفراد المنتشرين في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الإفريقي.

إن سياسة اليابان تجاه كوريا الشمالية لم ولن تتغير. فهي تسعى إلى تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية، وفقاً لإعلان بيونغ يانغ المبرم بين اليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، من خلال الحل الشامل للقضايا العالقة المثيرة للقلق مثل عمليات الاختطاف والقضايا النووية والصاروخية، فضلاً عن تسوية الماضي المؤسف.

ومن منظور فتح حقبة جديدة معاً، أود أن أعرب عن عزمي على الاجتماع مع الرئيس كيم جونج أون وجهاً لوجه في أي وقت دون أي شروط، كما أود إجراء محادثات رفيعة المستوى تحت إشرافي المباشر من أجل عقد اجتماع قمة في وقتٍ مبكر.

5. نحو أمم متحدة أقوى:

سيدي الرئيس:

الأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون مكاناً للصراع والانقسام، بل يجب أن تكون مكاناً يستمع إلى الأشخاص الذين يواجهون صعوبات، ويعمل على تمكينهم، والتغلب على هذه الصعوبات من خلال التعاون.

لقد اتفقتنا هذا العام على تدابير ملموسة لتعزيز الهياكل التي تدعم رئيس الجمعية العامة. وهذه خطوة ثابتة نحو "أمم متحدة للتعاون". ونحن نقدر بشدة قيادة الأمين العام الذي وضع رؤيته لتعددية الأطراف.

إن المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق الفيتو، الذي يؤدي إلى تفاقم الانقسامات والصراعات في الأمم المتحدة، من شأنها أن تعزز مجلس الأمن وتعيد الثقة إليه. وستواصل اليابان أيضاً جهودها لزيادة شفافية مناقشات مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى مناقشات مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء من غير الأعضاء الدائمين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اليابان المساهمة في توضيح قواعد مجلس الأمن.

إن العالم يتغير بشكلٍ دراماتيكي. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يعكس واقع عالم اليوم. تؤيد اليابان زيادة تمثيل إفريقيا وضرورة توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس. متطلعين إلى قمة المستقبل في العام المقبل،

والاحتفال بمرور 80 عام على إنشاء الأمم المتحدة، فإن الفرصة سانحة الآن لاتخاذ إجراءات واقعية وملموسة.

6. خاتمة:

سيدي الرئيس:

إن التعاون الدولي الذي يحمي ويعزز كرامة الإنسان سيصبح القوة الدافعة التي تُعيد العالم للاتجاه مرة أخرى نحو نفس الهدف.

إنني أتطلع إلى تعميق هذه المناقشات خلال قمة المستقبل في العام المقبل مع وضع الأجيال القادمة في الاعتبار. وبينما نتصور خطة ما بعد عام 2030 في المستقبل، أعتقد أنه ينبغي وضع الكرامة الإنسانية كمبدأ أساسي يبين مستقبل المجتمع الدولي.

دعونا نوحّد قوانا لتعزيز الكرامة الإنسانية وخلق "أمم متحدة للتعاون".

أشكركم على حسن الاستماع.